

قرار رقم (١) لسنة ١٩٨٠  
بشأن تحويل وصرف المعاشات التقاعدية  
عن طريق البنوك الرئيسية وفروعها بدلاً من خزينة  
الهيئة العامة لصندوق التقاعد

وزير المالية والإقتصاد الوطني  
بعد الإطلاع على القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات  
ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة،  
وعلى مذكرة الهيئة العامة لصندوق التقاعد،  
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة لصندوق التقاعد.

قرر:  
**المادة الأولى**

يُوقف صرف كافة المعاشات التقاعدية الشهرية التي كانت تُصرف عن طريق  
خزينة الهيئة العامة لصندوق التقاعد ويتم تحويل هذه المعاشات للصرف عن طريق  
البنوك الرئيسية وفروعها الموجودة في أنحاء دولة البحرين بعد موافاة الهيئة بأسماء  
البنوك التي اختارها أصحاب المعاشات أو المستحقون منهم وأرقام حساباتهم الجارية.

**المادة الثانية**

يقوم كل صاحب معاش أو مستحق أو وكيل عنه بفتح حساب جار باسمه - إن لم  
يكن له حساب - بالبنك القريب من مكان السكن أو أي بنك آخر يختاره.

**المادة الثالثة**

يقوم كل صاحب معاش أو مستحق أو وكيل عنه بموافاة الهيئة العامة لصندوق  
التقاعد بعنوانه الذي حده للبنك وبرقم الحساب الجاري المخصص له في هذا البنك  
و عند حدوث أي تغيير أو تعديل على البيانات الخاصة بإسم البنك أو رقم الحساب أو  
غير ذلك يكون صاحب الشأن ملزماً بإبلاغ ذلك للهيئة فوراً لكي تتمكن من اتخاذ  
الإجراءات اللازمة لتحويل وصرف المعاش التقاعدي من البنك الذي يقوم بالصرف.

## **المادة الرابعة**

نقوم الهيئة العامة لصندوق التقاعد عند تسوية المعاشات المستجدة بصرف أول معاش تقاعدي عن طريق خزنتها وفي الشهور التالية تحول المعاشات الخاصة بذوي الشأن عن طريق البنوك التي تم اختيارها من قبلهم.

## **المادة الخامسة**

ترد البنوك إلى الهيئة العامة لصندوق التقاعد المعاشات التي تختلف مستحقوها عن استلامها لمدة ستة شهور متتالية.  
والأصحاب المعاشات المختلفين عن الاستلام الحق في التقدم إلى الهيئة بطلب صرف معاشاتهم ويكون الصرف في هذه الحالات من خزينة الهيئة خلال أسبوع من تاريخ تقديم الطلب.  
أما المعاشات التي لم تصرف بسبب وفاة أصحابها أو لأي سبب آخر فإنها ترد إلى الهيئة فور طلبها.

## **المادة السادسة**

تحول المعاشات التقاعدية الشهرية إلى البنوك ابتداء من اليوم العشرين من كل شهر وأي تغيير أو تعديل يطلبه ذوو الشأن بعد هذا التاريخ لا يعتد به إلا في الشهر التالي.

## **المادة السابعة**

تنوقف مسؤولية الهيئة العامة لصندوق التقاعد قبل أصحاب المعاشات والمستحقين ووكلاً لهم بمجرد تحويل المعاشات التقاعدية طبقاً لكتشاف الشهري المحول على البنك المختص.

## **المادة الثامنة**

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وي العمل به اعتباراً من أول شهر أبريل ١٩٨٠.

**إبراهيم عبد الكريم محمد**  
**وزير المالية والإقتصاد الوطني**  
**رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لصندوق التقاعد**

صدر بتاريخ: ٧ ربيع الثاني ١٤٠٠ هـ  
الموافق: ٢٣ فبراير ١٩٨٠ م